صفعة في وجه العدالة

مَن هم الأشخاص الذين يتم إعدامهم في المملكة العربية السعودية؟

منظمة العفو الدولية

ارتفع معدل عمليات الإعدام في السعودية ارتفاعاً حاداً في السنتين الأخيرتين. فقد بلغ عدد حالات الإعدام في البلاد في عام 2007 ما لا يقل عن 158 حالة، وهو ما يساوي أربعة أضعاف ما كان عليه في عام 2006، وأُعدم ما لا يقل عن 66 شخصاً في الأشهر الستة الأولى. وغالباً ما تُفرض أحكام الإعدام في نهاية محاكمة سرية إلى حد كبير وجائرة للغاية، تسبب معاناة قاسية، ليس للمدانين فحسب، وإنما لعائلاتهم كذلك. وتصدر أحكام على العديد من الضحايا - الذين يُعدم عشرات منهم - عقب إدانتهم بارتكاب جرائم غير عنيفة أو مُصاغة بعبارات غامضة. وتُجرى لهم محاكمات موجزة، من دون وجود محامين للدفاع عنهم ومن دون حماية تقريباً من إساءة تطبيق العدالة. أما الذين يتم إعدامهم، فعادةً ما تُقطع رؤوسهم، وغالباً ما يُنفذ ذلك على الملأ.

ليس للمهاجرين الفقراء من يحميهم

كان أكثر من نصف عدد الأشخاص الذين أُعدموا في السنوات الثلاث والعشرين الماضية في السعودية – أي ما لا يقل عن 830 شخصاً – من المواطنين الأجانب، ومعظمهم عمال مهاجرون من بلدان فقيرة ونامية في آسيا وأفريقيا. وعندما وُجهت إليهم تهم بارتكاب جرائم يعاقب عليها بالإعدام، لم يحصلوا على أية مشورة قانونية أو مساعدة من محامي دفاع في أغلب الأحيان. ولم تتدخل حكومات بلدانهم من أجل مصلحتهم بشكل كاف لضمان مثولهم أمام محاكمات عادلة، وممارسة الضغط من أجل إصدار عفو عنهم. إن العمال المهاجرين من البلدان الفقيرة بشكل خاص عرضة للطبيعة السرية والموجزة للنظام الجنائي في السعودية، كما أن احتمالات حصولهم على عفو هي أقل بكثير مما يحصل عليه المواطنون السعوديون من المحكوم عليهم بالإعدام. وهم إذ يعيشون وحيدين على أرض غريبة بلا أقرباء يلجؤون إليهم طلباً للمساعدة، فإن محاكماتهم تُدار باللغة العربية، وغالباً من دون مساعدة مترجمين فوريين، الأمر الذي يضعهم في حالة انعدام اليقين بشأن الإجراءات. بل إن بعضهم لا يكون على علم بأنه حُكم عليهم بالإعدام في نهاية محاكماتهم، وفي بعض الحالات لم يعلم المحكوم عليهم بالإعدام بأمر أحكامهم إلا صبيحة يوم تنفيذها.

كما أن النساء، سواء المهاجرات أو المواطنات السعوديات، عرضة بشكل خاص للتمييز. فوفقاً لتقارير منظمة العفو الدولية، أُعدم ما لايقل عن 40 امرأة في السعودية منذ عام 1990. وقد حُكم على 40% منهن على الأقل بارتكاب جرائم لم تسفر عن عواقب مميتة. وكانت أغلبية النساء الأربعين من العمال المهاجرين من بلدان نامية. وعلى الرغم من الفصل الحاد بين الجنسين في مجتمع السعودية، فإن النساء اللاتي يصطدمن بالقانون يتم القبض عليهن واستجوابهن والحكم عليهن من قبل رجال، الأمر الذي يشكل ازدراء تاماً لما قد يتعرضن له من ترهيب ومضايقة وخوف.

وتمثل حليمة نيسا قادر، وهي امرأة سريلنكية، إحدى هذه الحالات. فقد قُبض عليها في نوفمبر/تشرين الثاني 2005. ووفقاً لأنباء صحفية، حكمت عليها محكمة في جدة بالإعدام، مع زوجها المواطن الهندي نوشاد نيسا قادر ورجل سريلنكي اسمه كيه إم إس بندرانايكا، في يونيو/حزيران 2007. وقد أُدينوا بجريمة قتل امرأة أثناء قيامهم بالسطو على منـزلها. ويقال إن قضيتها أصبحت في مرحلة الاستئناف، ولكن من دون ذكر أي تفاصيل أخرى، وربما يكونون عرضة لإعدام وشيك.

عيسى بن محمد عمر محمد

© Private

في فبراير/شباط 2008 أصدرت محكمة المدينة العامة أحكاماً بالإعدام على خمسة شبان عقب القبض عليهم وإدانتهم بتهم السطو والاعتداء. وبحسب قرار الحكم الصادر بحقهم، فقد حُكم عليهم بسبب جرائم تصل إلى حد «الفساد في الأرض» بموجب الشريعة الإسلامية. وكان اثنان من الشبان الخمسة دون سن الثامنة عشرة في وقت ارتكاب الجرائم المزعومة - وهما سلطان بن سليمان بن مسلم المولد، وهو مواطن سعودي، وعيسى بن محمد عمر محمد، وهو مواطن تشادي - وكان كلاهما في السابعة عشرة من العمر. وقد حُكم عليهما بالإعدام على الرغم من التزامات السعودية بموجب اتفاقية حقوق الطفل، التي تنص على حظر إعدام الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 18 عاماً في وقت وقوع الجريمة.

عيسى بن محمد عمر محمد (إلى اليسار)، كان في السابعة عشرة من العمر عندما حُكم عليه بالإعدام.

المواطنون الأجانب الذين أُعدموا في السعودية في الفترة بين 1985 ومايو /أيار 2008

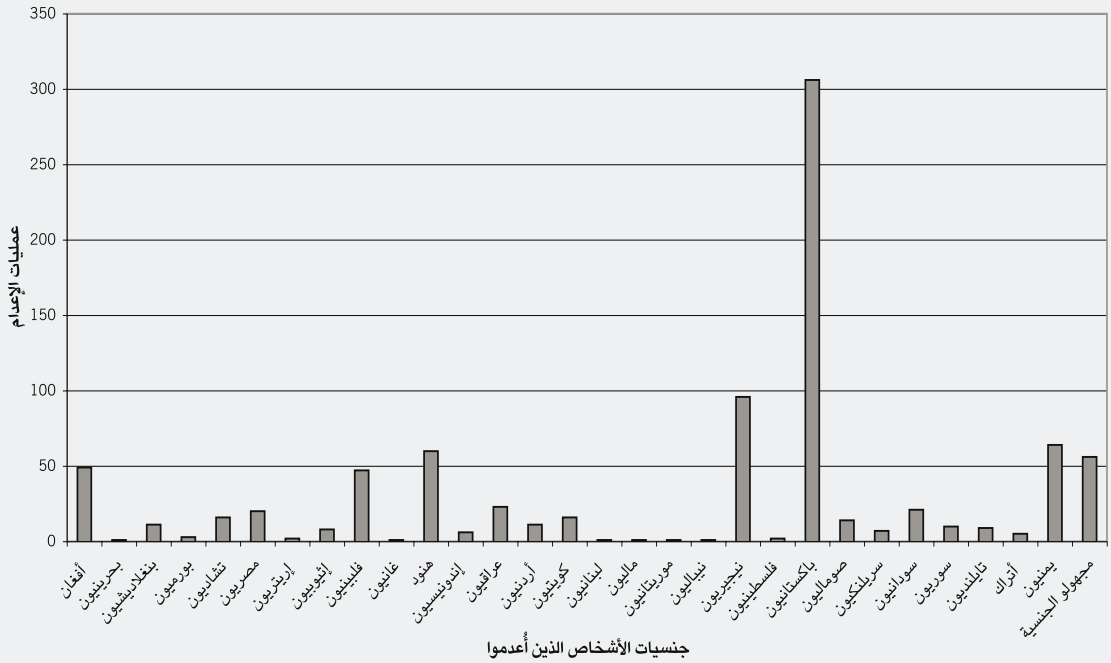

حتى الأطفال لا يسلمون

لا تقدم المملكة العربية السعودية ضمانات لا لُبس فيها تمنع استخدام عقوبة الإعدام ضد الأطفال. ويتمتع القضاة بسلطة تقرير سن البلوغ بالنسبة للأطفال، وبالتالي سن المسؤولية الجنائية. إن مستوى السلطة التقديرية الذي يتمتع به القضاة يمكن أن تكون له عواقب وخيمة.

«نظراً لأن ابني ... كان فقيراً وغير متعلم ولا يتقن اللغة العربية، فإنه لم يكن على علم بالإجراءات، ولم يكن لديه الوسيلة أو المعرفة اللازمتان للدفاع عن نفسه وإقناع المحكمة ببراءته... إنه المعيل الوحيد لعائلة كبيرة تتألف مني، أنا المريضة والمسنَّة، وزوجته وابنته البالغة من العمر أربع سنوات ... إننا نعتمد عليه وحده في معيشتنا».

والدة سجين محكوم بالإعدام بسبب جريمة مرتبطة بالمخدرات في رسالة إلى الملك عبدالله ملك المملكة العربية السعودية تناشده فيها العفو عن ابنها، 2007

قُبض على سلطان كحيل مع شقيقه محمد، وكلاهما مواطنان كنديان، ورجل ثالث بتهمة قتل صبي سوري توفي في مشاجرة وقعت في باحة مدرسة في يناير/كانون الثاني 2007. وزُعم أن الشقيق الأكبر محمد كحيل، البالغ من العمر 23 عاماً، تعرض للكم والركل من قبل المحققين، وأنه اعترف بالجريمة فيما بعد. وقد أُدين بجريمة القتل العمد وربما تفصله عن الإعدام أسابيع قليلة. وحوكم سلطان، البالغ من العمر 17 عاماً، كحدث أمام محكمة لا تتمتع بالولاية القضائية لفرض عقوبة الإعدام، وحُكم عليه بالجلد وبالسجن لمدة سنة واحدة في أبريل/نيسان 2008، بيد أن القضية التي لا تزال قائمة، يمكن أن تُحال إلى محكمة أخرى قد تفرض عقوبة الإعدام عند إعادة المحاكمة. وثمة خطر حقيقي من احتمال الحكم على سلطان كحيل بالإعدام.

آن أوان التغيير

لا يزال استخدام عقوبة الإعدام في المملكة العربية السعودية متفشياً على نطاق

تدعو منظمة العفو الدولية حكومة المملكة العربية السعودية إلى إعلان وقف فوري لتنفيذ عمليات الإعدام ومواءمة الممارسات القانونية والقضائية للبلاد مع المعايير الدولية.

واسع. ويأتي ذلك نتيجةً للسياسة القاسية التي تتبعها البلاد في مجال العقوبات؛ ونظام العدالة الجنائية السري والموجز إلى حد كبير؛ والتمييز في استخدام عقوبة الإعدام ضد أفراد المجتمع المستضعفين والأقل حظاً؛ واستمرار استخدام أقصى أشكال العقوبات ضد المذنبين الأحداث. إن جميع هذه الممارسات تشكل تحدياً للمعايير والاتجاهات الدولية المتعلقة بعقوبة الإعدام. وفي ضوء هذه الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي، فإن منظمة العفو الدولية تكرر دعوة حكومة المملكة العربية السعودية إلى إعلان وقف تنفيذ عمليات الإعدام واتخاذ خطوات فورية لمواءمة الممارسات القانونية والقضائية للبلاد مع المعايير الدولية.

Amnesty International,
International Secretariat, Peter Benenson House
1 Easton Street, London WC1X 0DW
United Kingdom
www.amnesty.org

رقم الوثيقة: Index: MDE 23/031/2008
أكتوبر/تشرين الأول October 2008

هادي سعيد المطيف

في عام 1994، قُبض على هادي سعيد المطيف، وهو مواطن سعودي، بسبب إدلائه بتعليقات اعتُبرت منافية للإسلام والشريعة الإسلامية. وفي عام 1997، حُكم عليه بالإعدام. وبعد مرور عشر سنوات، أي في يناير/كانون الثاني 2007، تلقت منظمة العفو الدولية معلومات تفيد بأن السلطات السعودية كانت تنظر في إصدار عفو تام عنه. لكن بحلول يوليو/تموز التالي، تبخرت تلك الآمال، لأنه اتضح أن هادي المطيف ما زال تحت طائلة الإعدام. واليوم، وبعد مرور 14 عاماً على اعتقاله و11 عاماً على صدور حكم الإعدام بحقه بسبب جرائم مصاغة بعبارات غامضة، لا يزال هادي سعيد المطيف غير متيقن من مصيره. وهو الآن محتجز في سجن نجران المركزي بجنوب السعودية، ولا يعلم ما إذا كان يواجه الإعدام أم لا.

© Private

هادي سعيد المطيف، حُكم عليه بالإعدام في عام 1997.

توصيات

تدعو منظمة العفو الدولية حكومة المملكة العربية السعودية إلى:

- إعلان وقف تنفيذ أحكام الإعدام فوراً، بحسب ما دعت إليه الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر/كانون الأول 2007؛
- التوقف الفوري عن استخدام عقوبة الإعدام ضد الأطفال وفقاً للمادة 37 (أ) من اتفاقية حقوق الطفل؛
- تقليص عدد الجرائم التي يعاقب عليها بالإعدام، ومواءمة جميع القوانين والممارسات المتعلقة بعقوبة الإعدام مع ضمانات الأمم المتحدة التي تكفل حماية حقوق الأشخاص الذين يواجهون عقوبة الإعدام (قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، رقم 1984/50 بتاريخ 25 مايو/أيار 1984)؛
- مراجعة حالات جميع السجناء المحكوم عليهم بالإعدام حالياً، بهدف تخفيف أحكامهم.

منظمة العفو الدولية حركة عالمية تضم 2.2 مليون عضو ومؤازر في أكثر من 150 بلداً وإقليماً، يناضلون من أجل حقوق الإنسان.

وتتمثل رؤية المنظمة في عالم يتمتع فيه كل إنسان بجميع حقوق الإنسان المكرسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان. وتضطلع المنظمة بالعمل البحثي والنضالي والدعوي والتعبوي من أجل وضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان. ومنظمة العفو الدولية منظمة مستقلة عن جميع الحكومات أو العقائد السياسية أو المصالح الاقتصادية أو المعتقدات الدينية.

وتعتمد المنظمة في تمويل عملها على مساهمات الأعضاء وتبرعات الأصدقاء.

منظمة العفو الدولية